

وجهة النظام الدولي ومآلاته الحتمية بين شرطي الأسلمة والغربنة

– دراسة تاريخية -

World order's destination and its inevitable outcomes between the conditionality of islamism and westernism -a historical study-

عبدالله علام^{1*}، عباس كحول²

¹ مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر جامعة محمد خيضر (الجزائر). – Abdallah.allam@univ

biskra.dz

² جامعة محمد خيضر (الجزائر)، abbes.kahoul@univ-biskra.dz

تاريخ القبول: 2023/12/17

تاريخ الإرسال: 2023/07/19

ملخص:

سنحاول أن نتعرض في هذه الدراسة المتواضعة إلى رصد مختلف التوجهات والرؤى الناشئة حول فهم وتديبر العالم، من خلال مرجعيتين رائدتين، أولاهما المرجعية القرآنية المؤصلة لمفهوم الأسلمة، وأخراهما المرجعية الغربية والتي تقف جدليا ضد الرؤية الإسلامية. ونحن إذ نبتغي من وراء هذه المقالة الوقوف على طبيعة التدافع العربي الغربي، الإسلامي المسيحي اليهودي، سنتوصل بالتحليل والنقد علنا نظفر بالتعمق في فهم تديبر العالم ومآلاته الاستراتيجية و تبعاته على حال الأمة اليوم، وبما سيفضي بنا أخرا إلى استنتاج استشرافات نتوقع إمكان حدوثها.

كلمات مفتاحية: النظام الدولي؛ وجهة النظام الدولي؛ الأسلمة؛ الغربنة، دراسة تاريخية.

Abstract

In this study, we will try to monitor the various trends and emerging insights into the understanding and the management of the world through two major perspectives, the first being the Koranic perspective that entrenches the concept of Islam and the other being the Western perspective, which stands against the Islamic vision. In this article, we want to investigate the nature of the Arabic-Western, Islamic Christian Jewish, discordance. By analysis and criticism, we will deepen the understanding of the world's management, strategic outcomes and consequences on the nation, which will lead us at last to conclude anticipations that might happen.

Keywords: World order1; World order's destination2; Islamism3; Westernism 4. historical study.

1- مقدمة

يعد النظام الدولي من أهم المواضيع التي أثارت قريحة الباحثين في حقول المعرفة المختلفة وعملوا على البحث في تطوره التاريخي على مر العصور الممتدة عبر حقب التاريخ، وكذا البحث في مفهومه وهيكلته، فهذا المصطلح حديث الاستخدام لكن تشكيلاته الأولى تعود الى فترات تاريخية قديمة جدا منذ أن وجد الانسان على سطح الأرض، وعاش في شكل جماعات منظمة من هاهنا بدأ تشكل النظام الدولي، وحقق التطور البشري انتقالا من مفهوم الجماعة الى مفهوم القبيلة ونظامها إلى مستوى آخر هو مفهوم الدولة والشعب.

إن هذا التطور في النظام الدولي، لم يكن وليد الصدفة إنما هو طبيعة بشرية في حقيقة الأمر، فالإنسان أراد أن يُوجد نظاما مشكلا من قوانين تحكمه مؤسسة على الفطرة والطبيعة البشرية وتتماشى مع الطبيعة في حد ذاتها، وهذا يدخل ضمن نطاق الفاعلية الحضارية للإنسان ككائن حي، ومع هذا التطور وظهور الأديان بدأت تبرز في العالم مرجعيات دينية؛ فالوضعية كصناعة بشرية سنت لنفسها مسارا بقوانين وضعية تحكمها، و الاسلام كدين قد صنع لنفسه مكانة و مسارا يوضحه القرآن ويحدد وجهته ومنهج العمل به باعتباره منهج حياة، وهكذا حدث صراع وصدام بين الحضارة الاسلامية و الحضارة الغربية بحكم اختلاف تشكيلاتها، بالرغم من أن الغاية واحدة وهي ايصال الانسان الى نظام ومستوى راقى في التعامل مع مختلف حاجياته. وعليه نطرح الاشكالية التالية:

يعيش العالم في نظام دولي تم تحديد عناصر التحكم فيه وفق مفهوم التنظيم، فإذا ما اختل هذا النظام ظهرت هناك تقلبات وتجاوزات وظلم، ما يؤدي الى اختلال في موازين التعامل بين الشعوب إذ أن كل فئة تعمل على تحقيق هويتها و ابرازها على حساب الأخرى، يتسبب ذلك في

تغيرات على مستوى النظام الدولي، وهنا تظهر وجهته في الفترة المعاصرة خصوصا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

كيف تُتمثل وجهة النظام الدولي في مفكرتي العقل الاسلامي والغربي بين شرطي الأسلمة والغربنة وتداعيات ذلك على المنطقة العربية؟

بنينا موضوعنا هذا على مجموعة من الفرضيات ندرجها كالآتي:

✓ النظام الدولي منظومة وسلوك حضاري يجمع بين مختلف الأيديولوجيات والشرائح الموجودة في العالم تحت غطاء عالمي موحد ومتناسق الأهداف والغايات.

✓ هناك صراع حضاري وأيديولوجي بين حضارة الاسلام وحضارة الغرب، بمعنى بين الاسلام كدين منزل وبين منظومة فكرية عقلانية وضعية ممثلة في المنظومة المعرفية الغربية كأيديولوجية ونظام تسيير.

✓ هذا الصراع الحضاري بين المنظومتين اللتين تختلفان في تشكيلهما يؤدي بالضرورة إلى صدام غير محمود العواقب.

✓ انتصار الاسلام على باقي الأديان قضاء رباني محتوم، وبالضرورة يؤدي إلى تغير موازين القوى العالمية.

إننا نهدف من وراء طرحنا لهذا الموضوع إلى:

✓ رصد التطور التاريخي للنظام الدولي.

✓ تقديم قراءة متأنية لتمثالات النظام الدولي بين منظومتين تختلف بنائيا؛ ممثلة في الرؤيتين الاسلامية والغربية.

✓ استشراف مآل النظام الدولي بناء على النتائج المتحصل عليها.

إن المنهج الأحق لمعالجة دراسة كهذه هو المنهج التاريخي من خلال عرض مقارنة تاريخية حول مسار النظام الدولي في التصورين الاسلامي والغربي، ومن هاهنا يتحدد المآل وتحقق الشرطية، ويرفق هذا المنهج بالمقارب النقدي التحليلي إذ لا يمكن أن نعطي تصورا شاملا لهذه الفكرة دون نقد وتحليل بما تتطلبه الدراسة.

2- ماهية النظام الدولي

قبل الحديث عن النظام الدولي وتوجهاته وجب أن نقدم له مفهوما واضحا حتى يتسنى لنا من خلاله معرفة مكوناته وأسس التي بني عليها، وعليه فالنظام الدولي ينقسم إلى لفظتين "النظام" و "الدولي":

2-1- النظام اشتقاقا:

اشتقت كلمة النظام من "النظم" وجاء في قاموس المحيط للفيروز آبادي مصطلح "النظم" على أنه التأليف وضم شيء إلى آخر والمنظوم والجماعة ونظم اللؤلؤ ينظمه نظما ونظاما ونظمه ألفه وجمعه في سلك فانتظم، و النظام كل خيط ينظم به اللؤلؤ ونحوه، وجاء بمعنى السيرة و الهدى (الفيروزآبادي، 1980، صفحة 178).

بمعنى الانتظام في قالب واحد لا ارتجاج في تركيبه فإن صار غير ذلك ما عاد نظاما وهو ضد الفوضى.

2-2- الدولي: أو الدولة وجاء في المعجم الوسيط "الدولة" بمعنى الاستيلاء والغلبة والشيء المتداول ومجموع كبير من الأفراد يقطن بصفة دائمة إقليما معيناً ويتمتع بالشخصية المعنوية و بنظام حكومي وبالاستقلال السياسي، وكذلك بمعنى الشيء المتداول من مال أو نحو ذلك (مجمع اللغة العربية، 2004 ، صفحة 304).

و جاء في المعجم الفلسفي لجميل صليبا بمعنى الاستلاء والغلبة والشيء المتداول فيكون مرة لهذا و مرة لذلك، و الدولة في الحرب بين فئتين أن تهزم هذه مرة و هذه مرة، ودالت الأيام دارت، و الله يداولها بين الناس ودال الدهر انتقل من حال إلى حال (صليبا، 1982 ص 568).

قال الله تعالى: "وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ" (آل عمران، الآية 140)، بمعنى أن لا سرور دائم ولا قرح دائم كذلك، وكل بما قضى ربك وقدر فيعطي الحكم لمن يشاء وينتزع ممن يشاء.

2-3 - مفهوم النظام الدولي اصطلاحاً:

اختلف الباحثون والسياسيون في تعريف النظام الدولي واعطاءه صورة شاملة تمثله بحق ومع ذلك فأحسب أن التعريف الذي قدمه الدكتور ياسر أبو شبانة في كتابه "النظام الدولي بين الواقع الحالي و التصور الاسلامي" لأشمل وأدق معنى خصوصاً وأنه قدم دراسة متأنية في ذلك فيقول معرفاً: "هو مجموعة قواعد التعامل الدولي الناتجة عن التفاعلات: الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعسكرية والثقافية، الحاصلة بين القوى الدولية الكبرى وأثرها على العالم كله في مرحلة تاريخية معينة (أبو شبانة، 1998، صفحة 14).

إن هذا التعريف قدم لنا رؤية شاملة لمفهوم النظام الدولي دون أن يسهب في طرح الفاعلين الدوليين بل طرح الوحدات الرئيسية المؤثرة في الساحة الدولية والمتحركة في مقاليد تحرك النظام الدولي، وقدم الدين عن السياسة مشيراً بذلك إلى أن الفكرة الدينية في النظام الدولي أعمق من فكرة السياسة بل قل إن السياسة تعمل لخدمة الدين وإن كانت النوايا غير ظاهرة فالفكرة مضمره يفضحها الواقع العملي للحركة السياسية الدولية.

3- التطور التاريخي لمفهوم النظام الدولي

إن الحديث عن التطور التاريخي للنظام الدولي يوعزنا بالضرورة إلى التأمل في هذه المقالة في حد ذاتها، فلا يمكن لأي نظام دولي أن يتشكل من فراغ إنما يبني على أسس ومعايير لها سندها التاريخي، وبهذا نقول أن بدايات تشكل النظام الدولي يعود أساسا إلى ظهور البشرية على وجه الأرض في شكل جماعات منظمة ثم أخذ في التطور شيئا فشيئا وصولا إلى الصيغة التي نراه عليه الآن في الفترة المعاصرة، وهذا ما يشير بالضرورة إلى حدوث تغيرات دولية تقودنا في قادم الأيام إلى تشكل نظام عالمي جديد قد لا يكون بنفس اللاعبين السياسيين إنما بتشكلات جديدة.

إن فكرة وحدة المجتمع البشري تعود أساسا إلى الفلاسفة اليونان مع الرواقيين بقيادة عرابهم الأكبر "زينون الرواقي" في أثنينا حوالي القرن الثالث قبل الميلاد، والذي طرح فكرة "حاضرة عالمية" أو "مدينة العالم" مبدؤها أن كل الناس مواطنون إخوة تجمعهم حياة واحدة ونظام أشياء واحد، وقد انتقد بهذه الفكرة تشتت المدن اليونانية في تلك المرحلة، ما لبث هذا الطرح أن تطور مع الامبراطورية الرومانية التي تبنت أفكار الرواقية، حيث عملت على أن يكون قانون الشعب قانونا عالميا فضلا عن توظيف القانون الطبيعي، ما حدا بروما إلى إخضاع العالم القديم أجمع لسلطانها وتلاشت شخصية الدول في الامبراطورية، وقد تطور هذا الأمر مع الحضارة الإسلامية التي جاءت بالإسلام ونشر الدعوة الإسلامية في كل العالم وقد بني النظام الدولي في المفهوم الإسلامي على مبنين أساسيين هما دار الإسلام ودار الكفر (كامل، 2019، الصفحات 181-182).

إن مختلف الطروح التي برزت في هذه المرحلة حول وحدة النظام الدولي لم ترق لتحقيق تلك الوحدة العالمية المنشودة، إنما كان هناك تحكم في مقاليد السلطوية العالمية وغالبا ما كان ذلك تحت سلطان القوة والتوسع والسيطرة لكن لم تفرض هذه السلطة على العالم كله إنما تسلطت هذه القوى على بعضه فقط، ولم تستطع أن تضع قواعد عالمية ولا منظمات شاملة لجميع الدول.

إن المعالم الحقيقية لتشكيل النظام الدولي تبلورت بشكل جلي في معاهدة ويستفاليا 1648 التي أنهت الحروب الدينية في أوروبا، فهذه المعاهدة طرحت معنى جديدا للعلاقات الدولية منتقلة من مفهوم الإخضاع والسيطرة إلى مفهوم التعاون المشترك بين الدول في نظام عالمي واحد ينظمه قانون مشترك (رزين، 2014).

في ظل هذه التغيرات المتتالية للنظام الدولي أشار الكثير من المفكرين والفلاسفة إلى تنبؤات، توجي بحدوث تغيرات في مقاليد السلطوية العالمية فقد أشار إلى ذلك "أليكس توكفيل" في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" الذي نشر سنة 1835 إلى أن العالم يسير نحو الخضوع لأمتين عظيمتين

هما الروس و الأمريكان وسيسيطر كل منهما على نصف الكرة الأرضية، وفي هذه النظرة الثاقبة رؤية سياسية تثير فهامتنا للتأمل في مختلف المؤشرات التي تؤدي إلى تغيير في النظام الدولي والانتقال في حكمه من سلطة إلى سلطة أخرى.

مضى هذا التطور خصوصا في القرن العشرين حيث برز جليا مع الحربين العالميتين والحرب الباردة في شكل تحالفات وتكتلات سياسية، وهنا يقول الأستاذ دونتاشاسيك: "عندما يكون للدول مصالح فإنها يمكن أن تضيف إليها أحكاما قانونية، وتنشئ جهازا للتنفيذ المشترك لسياساتها بعقد تحالفات"

ومن بين هذه الأحلاف التي تشكلت خلال الحربين دول الحلف ودول الوفاق وبرز في الحرب الباردة فلك الاتحاد السوفيتي وفلك الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز هذه الأحلاف ما يلي: معاهدة الصداقة و التعاون المتبادلة بين الاتحاد السوفيتي والدول الأوروبية السبعة (بلغاريا، رومانيا، ألبانيا، ألمانيا الديمقراطية، بولونيا، وتشيكوسلوفاكيا، هنغاريا) في الرابع عشر مايو 1955، كرد فعل على تشكل "اتحاد ألمانيا الغربية" الذي جعل ألمانيا الغربية دولة ذات سيادة وعضوا فاعلا في حلف شمال الأطلسي وغيرها من التحالفات في هذه المرحلة (كامل، 2019، الصفحات 182-183).

إن المتأمل في التغييرات التي حصلت بالنظام الدولي على مر العصور يلاحظ بيقين أنه لا يثبت على مستوى معين، إنما يتغير بتغير الأهداف والسياسات وتغير الفاعلين السياسيين على مستوى العلاقات الدولية، وكما كان النظام ثنائي الأقطاب في الحرب الباردة في أثناء صراع إثبات القوة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، صار بعد 1991 أحادي القطب بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي.

إن مختلف التطورات التي حدثت في النظام الدولي منذ الأزل بطرح فكرة التعاون الدولي وإنشاء نظام عالمي يشمل الجميع تحكمه قوانين ومصالح مشتركة، تحقق فعليا على أرض الواقع وتجسد كأنموذج للعصرنة في ظل النظام الدولي الجديد، الذي برز بعد سقوط الاتحاد السوفيتي 1991، وهنا يهتم الكثير من الباحثين بتحليل إمكانية العمل الجماعي في النظام العالمي بعد الحرب الباردة، ويشيرون إلى تأثير انتهاء الصراع بين الشرق والغرب على إمكانية استخدام الأمم المتحدة للقوة العسكرية وإمكانية التوصل لضبط الأسلحة على المستوى العالمي، وإمكانية تغيير بعض المؤسسات الغربية لتصبح مؤسسات عالمية، وكيفية التحرك لمواجهة مختلف القضايا ذات الطبيعة العالمية (البيئة، حقوق الانسان...)، وهنا يرى بعض الباحثين أن النظام الدولي الجديد تم إرساؤه على أساس حكم القانون ومبدأ الأمن الجماعي ومثل هذا المبدأ يفترض بالضرورة

احتمال استخدام الأمم المتحدة للقوة العسكرية فإن الميثاق يعطي لمجلس الأمن سلطة المحافظة على الأمن والسلم العالميين، وأن يفرض إرادة المجلس على الدولة التي تخرق السلم (هلال، 1991، صفحة 36).

وفي هذه المرحلة بالذات ظهر التشكل الفعلي للنظام الدولي في قالب عالمي، انتشر فيه مفهوم الدولة القطرية والتعاون المشترك، واستطاع العالم أن يؤسس لهيئات تأخذ طابع الدولية كهيئة الأمم المتحدة التي تعمل على حفظ الأمن والسلم العالميين، فالتطور التاريخي للنظام الدولي مر بعقبات وتغيرات كثيرة حتى وصل هذا المبلغ من التكون، خصوصاً بعد انتشار مفاهيم العولمة، وتطور العلاقات بين الدول إلى الضرورة الحتمية لتلبية حاجيات العالم فالك حاجة لكل لتحقيق مصالح مشتركة وقد تتصادم المصالح إلى حد النزاع والصراع، وقد ترتفع إلى مستوى الغزو والاحتلال، لكن هذا التشكل الذي بلغه النظام الدولي لا يعني استقراره على هذه الحال، إنما قد يتغير ببروز معطيات جديدة على الساحة الدولية.

4- وجهة النظام الدولي في التصور الإسلامي

إن الحديث عن التصور الإسلامي للنظام الدولي يوعزنا بالضرورة إلى قرآنة هذا المفهوم، للحصول على التصور الحقيقي وفق المنظور الإسلامي، وهنا يورد لنا الكثير من العلماء قراءات متأنية فيما نحن بصدد دراسته.

إن من أهم القراءات التحليلية المقدمة لشرح قرآني للنظام الدولي، القراءة التي قدمها المفكر الإسلامي أبو القاسم الحاج حمد في كتابه: "العالمية الإسلامية الثانية جدلية الغيب والانسان والطبيعة"، فتحدث عن الدورات الحضارية شادا في ذلك على مالك بن نبي قبله وابن خلدون من الذين سبقوه فيطرح قائلا: "...إن تنامي الدورات الدينية مر بأربعة مراحل: الدورة العائلية (آدم) والدورة القبيلة (بنو اسرائيل) والدورة الأمية (العالمية الإسلامية الأولى) ثم الدورة العالمية الشاملة (العالمية الإسلامية الثانية) حيث يظهر الهدى ودين الحق على العالم كله فيستوعب ويتجاوز كافة الأنساق الحضارية والدينية..."، فهذا الخطاب القرآني المنطلق من دورة العائلة إلى الكل البشري في سياق الخطاب الإلهي التاريخي في القرآن.

يطرح أبو القاسم الحاج حمد مثالا بنى أسسه على التدافع بين مسائل ومسائل أخرى، ففي مقابل إبليس كان آدم وفي مقابل فرعون وقومه كان موسى وقومه، وفي مقابل الأمة الرومانية ذات الجذور الهيلينية وكذلك مثلها الأمة الفارسية، كانت هناك عالمية الإسلام الأولى، وفي مقابل الحضارة الوضعية العالمية الراهنة والشاملة التي تنطلق من المركزية الغربية والعولمة الأمريكية هناك عالمية الإسلام الشاملة أيضا، فمفهوم الدورات الحضارية مرتبط بسياق قرآني يستند إلى

دفع الباطل بالحق، كأساس لتصور معرفي صحيح لنظام دولي بسياق قرآني (الحاج حمد، 2004، الصفحات 8-9).

إن الطرح الذي يصوره أبو القاسم الحاج حمد في كتابه هذا هو قراءة انبنت أساساً على فكرة التدافع العربي الإسرائيلي، معتبراً أن هذا التدافع سيكون مرتكزاً لبروز عالمية الإسلام الشاملة وهذا انطلاقاً من مفهوم الدور التاريخي وليس من مفهوم الذاتية أو الماضوية، فعالمية الإسلام الشاملة تحتوي كل التفاعلات العالمية كأجزاء ضمن إطار عالمي لا ينفي الموجودات على كل المستويات (بشرية، فكرية، دينية...) إنما تدخل ضمن سياق كوني يكون فيه الإسلام هو الحق الذي يظهر على الدين كله كما قضى بذلك القرآن الكريم، فأبو القاسم الحاج حمد يرى بأن جميع الأنظمة الموجودة في العالم الآن غائيتها مادية بحتة إلا الإسلام فغايتها توحيدية آخذاً بمثال حول فكرة إبراهيم عليه السلام وانتقاله من المادية وصولاً إلى التوحيدية، فالنظرية التي يطرحها مفكرنا هي أن النهاية الحتمية التي سيصلها النظام الدولي ككل هي عالمية الإسلام الشاملة، كاستقراء للدور التاريخي وما تقتضيه الضرورة التاريخية والدورة الحضارية (الحاج حمد، 2004، الصفحات 9-12).

إن هذا النظام الكوني في المنظور الإسلامي يطرحه مالك بن نبي في تصور يقدر تفسيراته في طرح مقارنة بين مختلف المفكرات العاملة المؤمنة منها بالمادية والغيبية، فيطرح عالماً مبنياً على المادة قائماً على الصدفة (الإله) في منظور النظرية المادية، ولكن هذه النظرية تقف قاصرة حينما تصطدم بعوالم غير مادية فتعجز أن تقدم لها تفسيرات دقيقة فيقول لها هنا: "من الثابت أن المادة تخضع لمبدأ (القصور الذاتي) خضوعاً تاماً"، فيعجز هذا المذهب عن إعطاء تصور شامل لمختلف الظواهر التي تحدث في الكون، وهنا يقدم مالك بن نبي طرحاً آخر يتجاوز به الطرح المادي وهو الغيبية إذ يقول بأن هذه الحتمية الغيبية تسعفنا حينما تعجز القوانين الطبيعية عن إعطاء تفسير واضح للظواهر وبذلك ينتج عنها مذهب كامل متسق متجانس لا نقص فيه ولا تعارض، وهنا تنقلب الصدفة التي يقول بها أصحاب المذهب المادي إلى الإرادة الإلهية التي يؤمن بها الإسلام، ويفسر بها العديد من الظواهر الكونية الغيبية التي يعجز العقل البشري عن تصورها (بن نبي، 1987، صفحة 73، 81).

فالنظام الدولي في التصور الإسلامي يسير وفق أنموذج متكامل متجانس لا تعارض فيه، ومختلف الظواهر الكونية التي تحدث في العالم مسطرة في إطار الإرادة الإلهية نحو تحقيق غاية ربانية، أعطى معالمها في القرآن الكريم فيقول في سورة الإسراء خطاباً لبني إسرائيل: "وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدَنَّ فِي الْأَرْضِ مَرْتَينَ وَلَتَدْعُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا (4) فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا (5) ثُمَّ رَدَدْنَا

لَكُمْ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا (6) إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبَرَّوْا مَا عَلَوْا تُثْبِيرًا (7) عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا" (سورة الإسراء، الآية 4، 7).

إن هذه الآيات من سورة الإسراء لتعطينا أنموذجا عن طريقة سير النظام الدولي فالإرادة الإلهية هاهنا، تمنح للبشر فرصا لعمل الحسنى و يمنحها سنن التمكين في الأرض فإن عملت عملا صالحا فهو لها، وإن أفسدت فإن هناك قضاء ربانيا حتميا يقضي به رجالا ليغيروا ما أفسده الذين من قبلهم، وإن ميراث الأرض لعباد الله الصالحين مصداقا لقوله تعالى في سورة الأنبياء: "وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ" (سورة الأنبياء، الآية 105)، ومن هذا المنطلق فإن هناك قوة غيبية هي الإرادة الإلهية تسير شؤون الكون وفق دورات حضارية تنتقل من حضارة لأخرى فيؤكد الله تعالى هذه الدورات الحضارية فيقول:

" وتلك الأيام نداولها بين الناس" (سورة آل عمران، الآية 140)، فالأيام دول والحضارة لا تستقيم لأحد إن غاب تقدير المسار الكوني والسير وفق السنن الإلهية في الكون فإن المدى الحضاري يطول باحترام نواميس الكون وأي غلط يقلص من العمر الحضاري لما سماه المفكرون والعلماء بالدورة الحضارية.

إن النظام الدولي في الفترة المعاصرة يسير وفق أطر ربانية يكون فيها الإنسان وسيلة لتحقيق غاية إلهية قصوى ألا وهي أن الدين لله والأرض يرثها عباد الله الصالحين، والحقيقة الكونية تقول بأن أي نظام يسير وفق نواميس فإن حدث أي خلل في هذه النواميس فإن اختلالا واضحا سيضرب النظام المشكل، وكل النظريات الوضعانية المتحكمة في النظام منتهها ما دي بحت إلا النظرية الإسلامية كتشريع إلهي وكمنظومة حكم فوقانية تنتهي إلى التوحيد ومحكومة بمنهج حياة بسنن ربانية مطلقة.

5- وجهة النظام الدولي وفق التصور الغربي

يعد النظام الدولي من أهم المسائل والقضايا التي استتارت فرائح المفكرين والعلماء، خصوصا هؤلاء الذين ضلوعوا في التخطيط الإستراتيجي للأمم وعملوا على تحديد مآلات للنظام الدولي بحثا عن سبل التعامل مع مختلف المشكلات التي قد تصادف النظام بأكمله وقد تودي به، ويتجه المفكرون الغربيون الى طرح نظريات عملية وضعية لهيكل النظام على أسس واقعية عملية بناء على ما أطلقت عليه بالنظرية الواقعية أو المتعارف عليه بالواقعية السياسية.

تعود الجذور التاريخية للفكر الواقعي إلى المفكر الإغريقي "ثيوسيديس" و الذي ألف كتابا تحدث فيه عن أسباب الحرب البلوبونيزية (431 ق.م/ 404 ق.م) بين أثينا وأسبارطة، حيث توصل في النهاية إلى أن سبب الحرب هو تنامي القوة العسكرية لأثينا على حساب القوة العسكرية لأسبارطة هذا ما تسبب في تهديد للأمن القومي الإسبرطي، ما أدى إلى فرض منطلق القوة في العلاقات بين المدينتين وبالضرورة نشوب حرب بينهما، وبعد التحليل الذي قدمه ثيوسيديس للحرب بين إسبارطا وأثينا من المنهجيات الأساسية في تقييم العلاقات بين الدول، وهنا يرى المفكرون الواقعيون "أن الأقوياء يصنعون كل ما تمكثهم القوة من صنعه"، ويؤكد ذلك فريدريك الأكبر في حديثه عن مبدأ الحكام بأن مبدأهم الدائم هو التوسع إلى أقصى حد تسمح به قوتهم"، وهذا التغيير في مبدأ القوة هو المتسبب في حدوث خلل في النظام في تلك المرحلة آل إلى صعود قوة جديدة هي أثينا على حساب إسبارطا، فمبدأ القوة هو الأساس في تغير النظام العالمي وهو المتحكم الرئيس في العلاقات بين الدول منذ القدم، ويرى روبرت كوهين أن الفرضيات الأساسية للواقعية جلية في كتاب ثيوسيديس وهو أن الفاعل الأساس في السياسة الدولية هي الكيانات الإقليمية (دول المدن) في تلك الحقبة وأن سلوك الدول يمكن تفسيره على أن الدولة تبحث عن القوة وتقوم بحساب مصالحها انطلاقا من مفهوم القوة (ميثاق مناحي دشر، 2016، الصفحات 389 - 390)، ويتمثل هذا الطرح في الفترة المعاصرة في مسعى القوى الإقليمية كفاعل أساسي في رسم الخريطة الدولية. وقد بنى فكرة الواقعية ميكيافيلي في عصر النهضة في كتابه الأمير حينما تحدث عن الحاكم وعن كيفية تحكمه في السلطة والشروط الواجب توفرها لضمان حسن لسيرة العملية السياسية، وأن العملية السياسية يجب أن تقوم على مبدأ ما هو كائن وليس ما يجب أن يكون (ميثاق مناحي دشر، 2016، صفحة 391).

لقد برزت النظرية الواقعية المعاصرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية في جو من التوتر العالمي لتقبل مستويات التحليل السياسية بشكل عام، محدثة بذلك ثورة على النظرية المثالية التي تحكمت في التحليل السياسي لفترات سابقة منذ الحرب العالمية الأولى، وأبرز الشخصيات التي حملت لواء النظرية الواقعية كانت: الدبلوماسي والمؤرخ إدوارد هاليت كاروالجغرافي نيكولاس سبيكمان والمنظر السياسي هانزو مورجنثاؤ، وهناك أوروبيون آخرون كان لهم نصيب وافر في الفكر الواقعي مثل: جون هيرز و آرون ريمون وهيدلي بول ومارتن وايت، كما برز أمريكيون انتموا للمدرسة الواقعية من أمثال العالمين أرنولد ولفرز ونورمان جريبنز والدبلوماسي جورج كينان والصحفي والتر ليبمان وآخرون.

وترسخت الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية كتيار فكري رافض للتيار المثالي أو الليبرالي الذي هيمن على تحليل السياسة الدولية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، واعتبره الواقعيون

نوعا من التقنيع السياسي لخدمة مصالح بعض الدول، وقالوا بأن أي تحليل للشؤون الدولية يتعين أن يركز على علاقات القوة بين الدول، وهذا يعني الإبتعاد عن الخطاب السياسي الطوباوي والتركيز على حقائق الواقع القائم، وهذه هي نقطة القوة التي انطلق منها الواقعيون في تقديمهم لتحليلات للسياسة الدولية القائمة حينذاك (وهبان، 2016، الصفحات 10 - 13).

إن التصور الغربي للنظام الدولي المعاصر وكما تم طرحه أنه مر بمراحل عديدة قائمة أساسا على نظريات تحكمه فبعد النظرية الميثالية، حدث انتقال مهم إلى النظرية الواقعية والتي كانت أصدق وأكثر عملية في الواقع السياسي العالمي وأسست لمختلف المعاملات الدولية، لكنها لم تنه فكرها عند ما يعرف بالنظرية الواقعية الكلاسيكية إنما طورتها وفقا للمعطيات الدولية وما تتطلبه الساحة السياسية العالمية، فظهر ما يعرف بالواقعية البنوية ممثلة في الواقعية الجديدة التي أسس لها "كينيث والتز" في كتابه الشهير "نظرية السياسة الدولية" الصادر عام 1979، ويمثل المنطلق الفكري للنظرية الواقعية الجديدة في البنية الفوضوية للنسق الدولي باعتبار أن هذه البنية وليدة الطبيعة البشرية، وهي المحدد والموجه لسلوكيات الدول وخياراتها، ويطلق عليها النظرية الواقعية البنوية وأحيانا الواقعية النسقية، وهنا يختلف "كينيث والتز" مع مورجنتاو والفكرة التي كان يراها مورجنتاو بانعكاس الطبيعة البشرية المتسمة بالأناانية على صانع السياسة الخارجية ومن ثم على سلوك الدولة الخارجي، هنا يقف كينيث والتز على رأس البنوية الواقعية رافضا لهذا التصور باعتبار أنه من الصعوبة بما كان تحديد الطبيعة البشرية وفق معايير علمية صارمة وأن التركيز على الجوانب الشخصية لصناع القرار ليس من شأنه أن يقودنا إلى فهم صحيح لحقيقة العلاقات الدولية والأحرى في هذا الصدد أن نركز على بنية النظام، لأنه حتى وإن اتسمت الشخصيات القائمة على صنع القرار بالسخاء على المستوى الشخصي فإنها ستضطر للتعامل بأناانية على مستوى السياسة الدولية لأن الأناانية هي طبيعة هذه السياسة (وهبان، 2016، الصفحات 23 - 24).

لقد بنى الغربيون تصورهم لوجهة النظام الدولي على أسس النظرية الواقعية في تحليل السياسة الدولية ومختلف التعاملات بين الدول، وقدمت دراسات عديدة أسستها على الفكر الاستراتيجي والتخطيط الإستباقي لمختلف ما يمكن أن يقع وكيفية التعامل مع ذلك، فنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية قائم أساسا على مجموعة من المشتملات التي تعزز قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وتدعم النظام الكلي بمجموعة من المؤسسات الدولية الشرعية على غرار هيئة الأمم المتحدة التي تأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي كانت الغاية منها الحفاظ على الأمن والسلام العالمي، إضافة لمنظمة التجارة العالمية فضلا عن منظمات أخرى في العديد من المجالات مثل مراقبة الملاحة الجوية والمعايير الإلكترونية والمحاسبة ومجموعة من المعاهدات القانونية

الدولية بداية من أنظمة التحكم في التسليح وحتى قوانين الحرب التي تكبح أفعال الدول (مازار، 2016، صفحة 12).

إن هذا النظام يتشكل من نطاق واسع من المؤسسات والمنظمات الدولية التي صممت للحفاظ على التوازن الدولي، فرسم النظام الدولي الغربي كان على أساس مؤسسات إقتصادية عالمية كمنظمة التجارة العالمية، ومؤسسات أمنية عسكرية وهنا تأسست روابط مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا وغيرها، كما أن هناك مؤسسات عدلية دولية لحل المشكلات العالمية كمحكمة العدل الدولية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها. (أنظر الملحق رقم 1).

إن النظام الدولي بعد الحرب الباردة وسقوط الثنائية القطبية بظهور الأحادية القطبية وطغيان فكرة الأمركة على العالم، أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تصوغ نظاما دوليا جديدا أسست له بأحداث 11 سبتمبر 2001 والتي كانت منعرجا مهما في كيفية التعامل على مستوى السياسة الدولية بظهور مفاهيم جديدة كان أبرز مفهوم فيها هو الحرب على الإرهاب وما أصدرته من قرارات حول هذا الموضوع مثل القرارات 1368 و القرار 1373 (أنظر الملحق 2 و3)، وقد رفع هذا الشعار لغايات سياسية بحتة ولأغراض تدخل واضحة، فأغلب المتهمين في قضية الأحداث هم مسلمون على رأسهم السعودي الأصل أسامة بن لادن، فالنظام الدولي المعاصر حسب وجهة التفكير الأمريكية قائم على رفاهية الفرد الأمريكي على حساب كل أفراد العالم، وعلى الحرب الاستباقية مثلما جاء في مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية، أي منع الخطر قبل وصوله للولايات المتحدة الأمريكية بإعلان الحرب عليه.

وهنا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتصرف على أنها لا رادع لها وبدأت هيمنتها على هيئة الامم المتحدة وحجمت دور مجلس الأمن ولا تتقيد بمبادئ الشرعية الدولية، مستخدمة قوتها العسكرية ونفوذها السياسي والاقتصادي مستغلة في ذلك حق الفيتو، إذ رفضت قرارات هامة غالبا ما أجمع عليها المجتمع الدولي (الكلوب و، 2011، صفحة 64)، ويرى نعوم تشومسكي في كتابه "الدول المارقة" أن المبدأ الأكثر شمولا لدى الولايات المتحدة في النظام الدولي المعاصر هو: إذا لم تخدم منظمة أو هيئة مصالح السياسة الأمريكية فهناك سبب ضئيل للسماح لها بالوجود (تشومسكي، 2004، صفحة 15).

وهنا فإن النظام الدولي المعاصر بعد الحرب الباردة قائم على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ورفاهية الفرد الأمريكي فوق كل اعتبار، وجميع الأنساق التي بني عليها النظام العالمي تصب في قالب النظرية الواقعية هذا على مستوى التعاملات السياسية، بينما على مستوى المصالح الاستراتيجية والاقتصادية فنجد أن هناك ترويج واضح لفكرة العدالة الدولية ومفاهيم المصالح

المشتركة بينما في حقيقة الأمر نجد أن الشرعية الدولية التي تروج لها أمريكا تحددها القوة العسكرية والسياسية للدول، و التحالفات والتعاونات الاقتصادية التي تعقد بين الدول العظمى والدول النامية ما هي إلا حوارات الحمل مع الذئب، أو كما يقول مكيفيلي أن التحالف بين دولة قوية ودولة ضعيفة يأخذ معنى الخضوع لا معنى التحالف.

لكن الملاحظ على هذا النظام أن معالنه لم تعد مخفية كما كانت من قبل إنما فضحت على كل المستويات، وهذا فإن وجهة النظام الدولي تتجه نحو رسم جديد للخارطة الدولية، وهنا بوجدنا الإشارة إلى أن هناك قوى تتحكم في الخطوط العريضة للخارطة السياسية العالمية، فما هو رالف بيتزر الجنرال الأمريكي يقدم خريطة جديدة لمنطقة المشرق العربي قائمة على تقسيم المقسم وقد سماها "خارطة حدود الدم".

إن هذا النظام الذي نلاحظ بوادر تشكله الجديدة سيقوم أساسا على تقسيم الأقطاب بين قوى دولية ممثلة في القوى الكبرى التي تتصارع على القيادة العالمية، وقوى إقليمية سيكون لها دور أساسي في رسم هذه السياسة وهذا النظام.

6- انعكاسات النظام الدولي المعاصر على المنطقة العربية

لقد كان للنظام الدولي المعاصر انعكاسات كثيرة على المنطقة العربية خصوصا باعتبارها محور الصراع العالمي ومركز الثروة العالمية وبإمكاننا أن نعدد مجموعة من هذه الانعكاسات في النقاط التالية:

1. في ظل إدارة كلينتون صرحت وزيرة الخارجية السفارة في الأمم المتحدة حينذاك " مادلين أولبرايت" قائلة أمام مجلس الأمن مبينة الأهمية القصوى لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة للمصالح الأمريكية: "إننا سنتصرف جماعيا عندما نستطيع وسنتصرف أحاديا إذا استلزم الأمر لأننا نعتبر هذه المنطقة (الشرق الأوسط) ذات أهمية قصوى للمصالح الأمريكية القومية ومن ثم لا نعترف بأية حدود أو عراقيل حتى بقانون دولي أو أمم متحدة" (تشومسكي، 2006، صفحة 7، 10)، إن هذه المقالة تترجم بدقة مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية التي رسمت لكل دول العالم حدودا إلا لها وباعتراف صريح من إدارتها الرسمية أن المصالح الأمريكية فوق كل اعتبار ومنطقة الشرق الأوسط الهدف، باعتبارها مركز كبير للثروة العالمية خصوصا الثروة النفطية.

2. توجيه أصابع الاتهام للمنطقة العربية والاسلامية بالضلوع في أحداث 11 سبتمبر 2001 متهمه بذلك منذ اللحظة الأولى أسامة بن لادن زعيم القاعدة قبل بداية التحقيق في الأحداث (المراغي، 2002، صفحة 15)، و كما نعلم جميعا أن أسامة بن لادن من أصول سعودية واتهامه بالإرهاب يعني إتهام المنطقة العربية والاسلامية بالضلوع في الأعمال الإرهابية، فالغاية

من أن جميع المتهمين من طرف السلطات الأمريكية هم من أصول إسلامية كان لإعلان الحرب على الإسلام وعلى المنطقة العربية ككل، بهدف السيطرة على ثرواتها والتحكم في مقاليدها السياسية تحت مسمى الشرعية الدولية وتحت مسمى الحرب على الإرهاب هذا المفهوم الذي طرحته الولايات المتحدة وأصدرت قرارات من مجلس الأمن وهما القرارين 1368 و 1373 اللذين يقضيان بالحرب على الإرهاب وكل من لا يلتزم بذلك فهو مشترك في الأعمال الإرهابية. (أنظر الملحق رقم 2 و 3).

3. شهدت المدة التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001 تحولات كبيرة في الاستراتيجية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فقاد " الحرب على الإرهاب " وشملت العديد من دول العالم ولا سيما الشرق الأوسط، ووضعت الولايات المتحدة في جدول أعمالها استراتيجيات لغرض القضاء على الإرهاب حسب ما تدعيه ومن تلك الاستراتيجيات "الحرب الاستباقية" والتي طبقتها على أفغانستان والعراق (مؤيد، 2012، صفحة 61)، إذ أطاحت بالعراق كدولة إقليمية مما أثر على التوازن الإقليمي أدى ذلك إلى قلب الشرق الأوسط في إطار احتلال طويل الأمد وجدول أعمال عدائي ينادي بتغيير الأنظمة الإقليمية، مما أعاد إحياء المشاعر المعادية للاستعمار، إلى جانب ذلك أدت تبعات السياسة الأمريكية إلى نتائج غير مباشرة كتقوية إيران - بزوال منافستها العراق - وإشعال فتنة سنية شيعية في العراق و تصاعد الطموحات الكردية بشكل يقلق تركيا وتسلل نظام القاعدة للعراق (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008، صفحة 16).

4. لقد كان للنظام الدولي الذي رسمته الولايات المتحدة الأمريكية تداعيات كبرى اقتصادية على المنطقة العربية إذ تركت انطبعا بأن لدى العرب والمسلمين تطرفا اتجاه الغرب، مما أدى ببعض دول العالم بعدم التعامل معها فأثر ذلك بالغ الأثر على إقبال الاستثمارات الأجنبية، كما ظهرت دعوات بضرورات تقليل اعتماد الغرب على نفط دول الخليج (الكلوب، 2011، ص 86)، لكن من ينظر للواقع يجد العكس فقد كانت أحداث 11 سبتمبر الشرارة التي أشعلت الفتيل حيث اعتبرت منطلق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية التي رسم وصيغ مخططها بشكل دقيق منذ عقود حانت الفرصة لتحقيقها، فتحت شعار الحرب على الإرهاب جاءت الحرب الأمريكية على أفغانستان في 7 أكتوبر 2001 تنفيذا لاستكمال الهيمنة على النفط في منطقة بحر قزوين (الكواز، 2007، صفحة 355).

7- قراءة في الطرحين

لقد كانت انعكاسات النظام الدولي الجديد على المنطقة العربية كبيرة جدا والمتضرر الأساسي من كل ما يحدث على الساحة السياسية الدولية، وعملت السياسة الخارجية الأمريكية على توجيه نفوذها للسيطرة على مصادر النفط والغاز في المنطقة العربية، إذ تعد هذه المنطقة

مصدر الثروة النفطية العالمية وتمتلك مخزونا واحتياطا كبيرا من البترول والغاز خصوصا في منطقة حوض الخليج العربي الذي ينتج 65% من النفط العربي، وتشكل 74.5 % من اجمالي الاحتياطات المكتشفة من النفط العالمي، كما ركزت الولايات المتحدة ضغطها على المملكة العربية السعودية باعتبارها أكبر منتج للنفط في المنطقة حتى تستطيع من خلالها التحكم في سعر النفط، حيث رفعت المملكة العربية انتاجها في كثر من المرات إلى معدل يفوق ما تم الاتفاق عليه في منظمة الأوبك وكان ذلك بضغط أمريكي من أجل خفض سعر البترول، كما عملت الولايات المتحدة ممثلة في الهيئات والمؤسسات الدولية (هيئة الأمم المتحدة) على تهميش القضايا المحورية حيث استطاعت أن تهمش القضية الفلسطينية وتجعلها قضية ثانوية بالنسبة للعرب والمسلمين بعدما كانت قضية محورية، بالإضافة إلى ذلك فقد استطاع الكيان الصهيوني باعتباره من ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية أن يفعل سياسته في المنطقة فهو العنصر الذي يمنع أي وحدة إسلامية فبسبب الكيان الصهيوني فشلت جميع المشاريع الوحدوية في المنطقة العربية الإسلامية وبرزت العديد من التسميات في المنطقة مثل (المشرق العربي و الشرق الأوسط ...) فمن غير الممكن تحقق وحدة عربية اسلامية بوجود الكيان الصهيوني، الذي استطاع في الفترات الأخيرة أن يسير في سياسة تطويق دولية شملت المشرق العربي وشمال إفريقيا حيث أسس نظام عميل في دولة الجبل الأصفر بين السودان ومصر كقاعدة استراتيجية لإسرائيل ومضى رفقة الولايات المتحدة الأمريكية في مشروع كردستان الكبرى كدولة تشكل عمقا استراتيجيا لإسرائيل وتشمل شمال سوريا وجنوب شرق تركيا وغرب إيران وشمال العراق، ويهدف بهذا المشروع إلى قطع الطريق أمام مشاريع الطاقة العالمية الكبرى كمشروع تاناب ومشروع تبليسي وباكو جيهان وبذلك تمنع بروز تركيا كقوة إقليمية إضافة إلى قطع الطريق التجارية البرية التي خططت لها الصين لتربط بينها وبين عواصم العالم (مشروع طريق الحرير) وتفشل مخطط الصين الذي يعمل على عزل أمريكا في البحر، كما حقق الكيان الصهيوني أهدافا استراتيجية مهمة خصوصا بعد تطبيع العديد من الدول العربية للعلاقات مع اسرائيل على غرار السودان والمغرب وغيرهما من دول الخليج.

والملاحظ لهذه الاحداث يرى مدى خطورة السياسة التي ينتهجها الكيان الصهيوني في المنطقة من تطويق واضح عاملا على تحقيق غايته كأكبر قوة إقليمية في المشرق وشمال إفريقيا مانعا أي وحدة إقليمية بإمكانها أن تشكل خطرا على الوجود الصهيوني في المنطقة.

إن النظام الدولي الجديد قائم على نظرية واقعية أساسها القوة فاضحة الأهداف والنوايا والغايات، فجميع المؤشرات توحى بتغير الخارطة الدولية وأولى بوادر تلك الخارطة هي الحرب الروسية الأوكرانية، التي من المحتمل جدا أن تتسع فجوة الصراع غاية بتحقيق المصالح الروسية. إضافة إلى احتمالات تغير القوة السياسية في افريقيا وهذا يوحي ب فشل النظام المفروض في المنطقة مما يعطي فرصة لدول افريقيا للتحرر من سلطة النظام القديم.

لكننا إذا عمقنا النظرة أكثر وحللنا الوضع الدولي بين مفهومي الأسلمة والغربة نجد أن هناك صراع واضح وحقيقي بين فكرة الإسلام في مفهومها المطلق وبين فكرة الغربة في مفهومها المطلق، وصدام هذه الأفكار يؤدي بالضرورة إلى خلق منظومة فكرية عالمية جديدة يتحول فيها التفكير من غاياته المادية والمدنية كأسس واقعية بنيت عليها النظرية السياسية العالمية المعاصرة كمفهوم غربي، إلى إعادة تشكل لفكرة الإسلام كصحوة حضارية يكون أساسها الوعي بمنطلقاتها وأهدافها وهذا ما يبرر التفككات الدولية الحالية التي نرى من خلالها مدى بدايه تغير الإدراكات المعاصرة للمسلمين واتجاههم نحو تطبيق مفاهيم الواقعية الإسلامية القائمة أساسا على فكرة القرآنة، وإن لاحظنا في الواقع العملي مدى الانحطاط الفكري الذي بلغته المنطقة الإسلامية لكن هذه هي سنن الدورة الحضارة فمرحلة ما بعد الحضارة كما يشير إليها مالك بن نبي والعديد من المفكرين المسلمين تليها مرحلة ما قبل الحضارة وهنا تحدث تغيرات في نسقية التفكير الإسلامي ويرتقي مستوى الوعي إلى إدراك حقيقة العملية التغيرية الدولية، وبهذا يحدث صدام لا مفر منه بين فكرة الإسلام كجوهر مطلق وبين النظام الدولي الغربي المرسوم وفق تفكير وضعاني مطلق وصل به العقل الأوروبي إلى مستويات عالية ارتقاء بالعقل البشري.

إن تحقيق التغليب لفكرة الإسلام لا يكون إلا بالعمل على صناعة عقل بشري إسلامي يفكر أكثر من العقل العالمي الموجود الآن، والتحكم في مقاليد السلطوية العالمية لا يكون إلا بخلق منظومة متكاملة أكثر تنسيقا من المنظومة الموجودة الآن، وهذا لا يكون إلا بالعمل على صناعة وعي فردي يؤسس لوعي جماعي، يكون أساسه تكوين عقل قادر على مسيرة العالمية وبذلك بإمكاننا ان نؤسس لعقل إسلامي يستطيع العيش في منظومة دولية عالمية لا تقبل الضعف والوهن.

8- خاتمة

ختاما إن الحديث عن وجهة النظام الدولي المعاصر ومآلاته بين شرطيتي الأسلمة والغربة، يوعزنا إلى القول بأن هناك فكرتين في العالم هما فكرة الإسلام المطلقة في حقيقتها الإلهية وفكرة الغربة في حقيقتها الوضعانية العقلانية المطلقة، وجميع ما يحصل في العالم من تغيرات وتطورات على مستوى أنساق الوعي والعقل البشري إنما يؤسس لمنظومات فكرية عالمية، فالنظام الدولي في أساسه هو منظومة فكرية محكومة بقواعد معرفية عملية، تترجم المفكرة البشرية في تطبيق واقعي عالمي يمارس على مستويات عديدة سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية...

وهنا نستقرئ منظومة التفكير الإسلامية الحاملة للمبادئ القرآنية ومدى الفاعلية الواقعية للعقل الإسلامي نجد أن العقل الإسلامي المعاصر مكسب ضمن نسقية فكرية لا تقبل التعامل مع مستويات التفكير العالمية خصوصا إذا تعلق الأمر بالأطر السياسية والعسكرية بمفهوم القوة التي يقصدها القرآن، فالعقل الإسلامي المعاصر عاجز عن المسيرة، وغالبا ما يبرر هذا العجز بالاستبداد والترجسية.

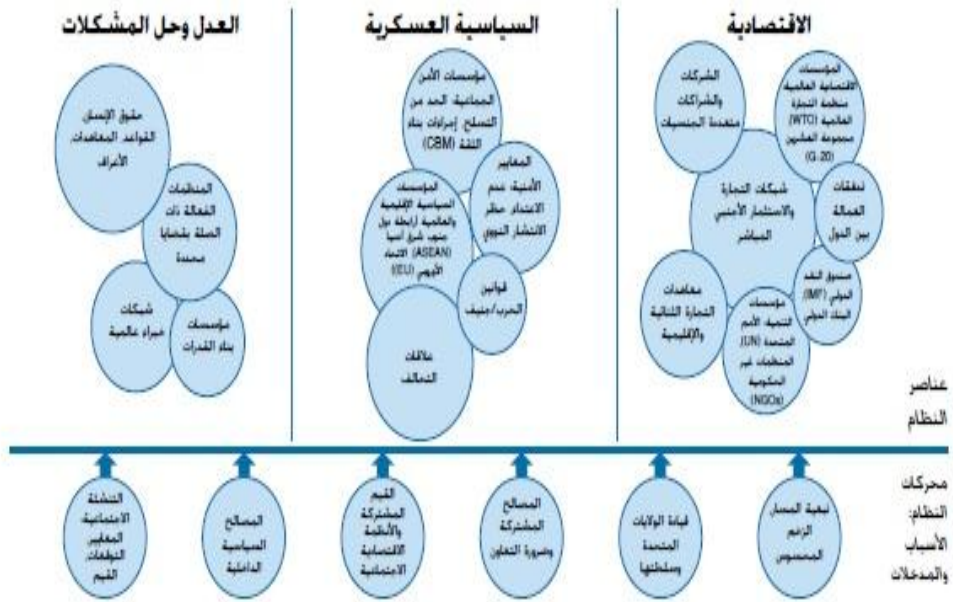
وجهة النظام الدولي ومآلاته الحتمية بين شرطي الأسلامة والغربنة -دراسة تاريخية-

إن المآل الحتمي للنظام الدولي هو الصدام بين فكرة الإسلام المطلقة الممثلة بالحقيقة الإلهية وبين التفكير العقلي البشري المطلق، وهنا تكون الحتمية وتكون الشرطية بين مطلقيتين قوله تعالى: "وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ" (سورة الأنبياء، الآية 105)، وبين التفكير البشري القائم على الغاية تبرر الوسيلة. ومن بين التوصيات التي نطرحها في ختام هذه الدراسة فإننا ندعو من هذا المنبر إلى تقديم دراسات أخرى في هذا الحقل المعرفي، في إطار التاريخ السياسي الاستراتيجي، وتقديم مقاربات لفهم تدبير العالم كمنطلق أساسي لتحقيق الوعي بما هو محيط من حولنا، فما قدمناه في هذه المحاولة هو غيض من فيض، فما تزال هناك حاجة لدراسة العقل العالمي المدبر لمختلف شؤون النظام الدولي، لمعرفة موقعنا نحن منه والاهتداء لكيفيات التعامل مع مختلف الظروف الدولية الراهنة والمستقبلية.

9- الملاحق

الملحق رقم 1:

عناصر النظام الدولي الليبرالي وعوامله



ملحوظة: تشمل العناصر العلاقات والأنماط والشبكات والمعايير والقيم والمعتقدات والأعراف والمنظمات والمعاهدات والعديد من العناصر الأخرى. تظهر العناصر الليبرالية للنظام في ثلاثة مكونات: ASEAN = رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيا)، CBM = إجراءات بناء الثقة، EU = الاتحاد الأوروبي، G-20 = مجموعة العشرين، IMF = صندوق النقد الدولي، NGO = المنظمات غير الحكومية.

S/RES/1368 (2001)

Distr.: General
12 September 2001

الأمم المتحدة

مجلس الأمن



القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٣٧٠، المقفودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده،

وإذ عقد العزم على أن يكافح بكل الوسائل التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية،

وإذ يسلم بالحق الأصيل الفردي أو الجماعي للدفاع عن النفس وفقا للميثاق،

١ - يدين بصورة قاطعة وبأقوى العبارات الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا، ويعتبر هذه الأعمال تهديدا للسلام والأمن الدوليين، شأنها شأن أي عمل إرهابي دولي؛

٢ - يعرب عن تعاطفه العميق وبالغ تمازبه للضحايا وأسرههم ولشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية؛

٣ - يدعو جميع الدول إلى العمل مما بصفة عاجلة من أجل تقديم مرتكبي هذه الهجمات الإرهابية ومنظميها ورعاثها إلى العدالة، ويشدد على أن أولئك المسؤولين عن مساعدة أو دعم أو إيواء مرتكبي هذه الأعمال ومنظميها ورعاثها سيتحملون مسؤوليتها؛

٤ - يهيب بالمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل منع الأعمال الإرهابية وقمعها، مما في ذلك عن طريق زيادة التعاون والتنفيذ الشام للاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ١٢٦٩ (١٩٩٩) المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩؛

٥ - يعرب عن استعداده لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة للرد على الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وفقا لمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة؛

٦ - يقرز أن يبقى المسألة قيد نظره.

120901 120901 01-53380 (A)
0153380

(مجلس الأمن، 2001)

S/RES/1373 (2001)

Distr.: General
28 September 2001

الأمم المتحدة

مجلس الأمن



القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٣٨٥، المعقودة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

إن مجلس الأمن،

وإذ يعيد تأكيد قراره ١٢٦٩ (١٩٩٩) المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و ١٣٦٨ (٢٠٠١) المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١،

وإذ يعيد أيضا تأكيد إدانته الكاملة للهجمات الإرهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وإذ يعرب عن تصميمه على منع جميع هذه الأعمال،

وإذ يعيد كذلك تأكيد أن هذه الأعمال، شأنها في ذلك شأن أي عمل إرهابي دولي، تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يعيد تأكيد الحق الراسخ للفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس، كما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحدة وكما هو مؤكد في القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١)،

وإذ يعيد تأكيد ضرورة التصدي، بجميع الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، للتهديدات التي توجهها الأعمال الإرهابية للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تزايد الأعمال الإرهابية بدافع من التعصب أو التطرف، في مناطق مختلفة من العالم،

وإذ يهيب بجميع الدول العمل معا على نحو عاجل على منع الأعمال الإرهابية والقضاء عليها، بما في ذلك من خلال التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالإرهاب،

وإذ يسلم بضرورة إكمال التعاون الدولي بتدابير إضافية تتخذها الدول لمنع ووقف تمويل أي أعمال إرهابية أو الإعداد لها، في أراضيها بجميع الوسائل القانونية،

280901 280901 01-55741 (A)
0155741

وإذ يعيد تأكيد المبدأ الذي أرسته الجمعية العامة في إعلانها الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠ (القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥)) وكرر تأكيده مجلس الأمن في قراره ١١٨٩ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨، ومفاده أنه من واجب كل دولة عضو أن تمتنع عن تنظيم أي أعمال إرهابية في دولة أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها أو قبول أنشطة منظمة في أراضيها بهدف ارتكاب تلك الأعمال،
وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر أن على جميع الدول:

(أ) منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية؛

(ب) تترجم قيام رعايا هذه الدول عمدا بتوفير الأموال أو جمعها، بأي وسيلة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو في أراضيها لكي تستخدم في أعمال إرهابية، أو في حالة معرفة أنها سوف تستخدم في أعمال إرهابية؛

(ج) القيام بدون تأخير بتجميد الأموال وأي أصول مالية أو موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون أعمالا إرهابية، أو يحاولون ارتكابها، أو يشاركون في ارتكابها أو يسهلون ارتكابها؛ أو لكيانات يمتلكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص؛ أو لأشخاص وكيانات تعمل لحساب هؤلاء الأشخاص والكيانات، أو بتوجيه منهم، بما في ذلك الأموال المستمدة من الممتلكات التي يمتلكها هؤلاء الإرهابيون ومن يرتبط بهم من أشخاص وكيانات أو الأموال التي تدرها هذه الممتلكات؛

(د) تحظر على رعايا هذه الدول أو على أي أشخاص أو كيانات داخل أراضيها إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية أو خدمات مالية أو غيرها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للأشخاص الذين يرتكبون أعمالا إرهابية أو يحاولون ارتكابها أو يسهلون أو يشاركون في ارتكابها، أو للكيانات التي يمتلكها أو يتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص، أو للأشخاص والكيانات التي تعمل باسم هؤلاء الأشخاص أو بتوجيه منهم؛

٢ - يقرر أيضا أن على جميع الدول:

(أ) الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم، الصريح أو الضمني، إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك وضع حد لعملية تجميد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويد الإرهابيين بالسلاح؛

(ب) اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية ويشمل ذلك الإنذار المبكر للدول الأخرى عن طريق تبادل المعلومات؛

(ج) عدم توفير الملاذ الآمن لمن يمولون الأعمال الإرهابية أو يدبرونها أو يدعمونها أو يرتكبوها، ولن يوفر الملاذ الآمن للإرهابيين؛

(د) منع من يمولون أو يدبرون أو ييسرون أو يرتكبون الأعمال الإرهابية من استخدام أراضيها في تنفيذ تلك المآرب ضد دول أخرى أو ضد مواطني تلك الدول؛

(هـ) كفالة تقديم أي شخص يشارك في تمويل أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو ارتكابها أو دعمها إلى العدالة وكفالة إدراج الأعمال الإرهابية في القوانين والتشريعات المحلية بوصفها جرائم خطيرة وكفالة أن تعكس العقوبات على النحو الواجب حسامة تلك الأعمال الإرهابية، وذلك بالإضافة إلى أي تدابير أخرى قد تتخذ في هذا الصدد؛

(و) تزويد كل منها الأخرى بأقصى قدر من المساعدة فيما يتصل بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بتمويل أو دعم الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك المساعدة على حصول كل منها على ما لدى الأخرى من أدلة لازمة للإجراءات القانونية؛

(ز) منع تحركات الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية عن طريق فرض ضوابط فعالة على الحدود وعلى إصدار أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر وبتخاذ تدابير لمنع تزوير وتزييف أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر أو انتحال شخصية حامليها؛

٣ - يطلب من جميع الدول:

(أ) التماس سبل تبادل المعلومات العملية والتعجيل بها وبخاصة ما يتعلق منها بأعمال أو تحركات الإرهابيين أو الشبكات الإرهابية؛ ووثائق السفر المزورة أو المزيفة؛ والاتجار بالأسلحة أو المتفجرات أو المواد الحساسة؛ وباستخدام الجماعات الإرهابية لتكنولوجيا الاتصالات؛ وبالتهديد الذي يشكله امتلاك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل؛

(ب) تبادل المعلومات وفقاً للقوانين الدولية والمحلية والتعاون في الشؤون الإدارية والقضائية لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية؛

(ج) التعاون، بصفة خاصة من خلال ترتيبات واتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، على منع وقمع الاعتداءات الإرهابية واتخاذ إجراءات ضد مرتكبي تلك الأعمال؛

(د) الانضمام في أقرب وقت ممكن إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب ومن بينها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛

- (هـ) التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب وقراري مجلس الأمن ١٢٦٩ (١٩٩٩) و ١٣٦٨ (٢٠٠١)؛
- (و) اتخاذ التدابير المناسبة طبقاً للأحكام ذات الصلة من القوانين الوطنية والدولية، بما في ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، قبل منح مركز اللاجئ، بغية ضمان عدم قيام طالبي اللجوء بتخطيط أعمال إرهابية أو تسيرها أو الاشتراك في ارتكابها؛
- (ز) كفاءة عدم إساءة استعمال مرتكبي الأعمال الإرهابية أو منظميها أو من ييسرها لمركز اللاجئين، وفقاً للقانون الدولي، وكفاءة عدم الاعتراف بالادعاءات بوجود بواعث سياسية كأسباب لرفض طلبات تسليم الإرهابيين المشتبه بهم؛
- ٤ - يلاحظ مع القلق الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والابتزاز غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال والابتزاز غير القانوني بالأسلحة والنقل غير القانوني للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد التي يمكن أن تترتب عليها آثار مدمرة، ويؤكد في هذا الصدد ضرورة تعزيز تنسيق الجهود على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والدولي تدعياً للاستجابة العالمية في مواجهة التحدي والتهديد الخطيرين للأمن الدولي؛
- ٥ - يعلن أن أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب الدولي تتناقى مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وأن تمويل الأعمال الإرهابية وتدريبها والتحريض عليها عن علم، أمور تتناقى أيضاً مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها؛
- ٦ - يقرر أن ينشئ، وفقاً للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تتألف من جميع أعضاء المجلس، لتراقب تنفيذ هذا القرار بمساعدة الخبرات المناسبة، ويطلب من جميع الدول موافاة اللجنة بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها تنفيذاً لهذا القرار في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوماً من تاريخ اتناذه وأن تقوم بذلك فيما بعد وفقاً لجدول زمني تقترحه اللجنة؛
- ٧ - يوعز إلى اللجنة أن تقوم بالتشاور مع الأمين العام بتحديد مهامها وتقديم برنامج عمل في غضون ثلاثين يوماً من اتناذ هذا القرار والنظر فيما تحتاجه من دعم؛
- ٨ - يعرب عن تصميمه على اتناذ جميع الخطوات اللازمة لكفاءة تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة وفقاً لمسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق؛
- ٩ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

قائمة المصادر والمراجع

1. سورة آل عمران. (الآية 140).
2. سورة الإسراء. (الآية 4، 7).
3. سورة الأنبياء. (الآية 105).
4. أحمد محمد وهبان. (2016). النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنتاوا إلى ميرشايمر " دراسة تقويمية". (العدد 02).
5. وائل محمد الكلوب. (2011)، " دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (2001-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم سياسية، كلية العلوم والآداب، جامعة الشرق الأوسط،.
6. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. (2008). الشرق الأوسط مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي . بيروت: مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط.
7. جميل صليبا. (1982). المعجم الفلسفي ج.1. بيروت: دار الكتاب اللبناني.
8. حمزة عباس مؤيد. (2012). الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001. العراق: كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين .
9. ذياب البدانية. (2012). التوثيق العلمي دليل النشر العلمي. عمان الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
10. عبد السلام الجعافرة. (2013). التربية والتعليم بين الماضي والحاضر. عمان الاردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
11. علاء فاهم كامل: النظام الدولي ...قراءة تاريخية معاصرة، كلية المأمون الجامعة.
12. علاء فاهم كامل. (2019). تأليف النظام الدولي - قراءة تاريخية معاصرة -. كلية المأمون الجامعة.
13. علي الدين هلال. (1991). النظام الدولي الجديد آفاق ما بعد الحرب الباردة. مجلة عالم الفكر، الكويت: مطبعة الحكومة،
14. مالك بن نبي. (1987). الظاهرة القرآنية . دمشق: مجلة دار الفكر.
15. مايكل جيه. (2016). فهم النظام الدولي الحالي. كاليفورنيا: مؤسسة RAND.
16. مجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادي. (1980). القاموس المحيط، ط3. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
17. مجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادي. (1980). القاموس المحيط، ط3. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
18. مجلس الأمن. (2001). القرار 1368.

19. مجلس الأمن. (2001). القرار 1373.
20. مجمع اللغة العربية. (2004). المعجم الوسيط ط4. مصر: مكتبة الشروق الدولية.
21. محمد أبو القاسم الحاج حمد. (2004). جدلية الغيب والإنسان والطبيعة العالمية الإسلامية الثانية، ط1. بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع.
22. محمد سالم الكواز. (2007). النفط مرتكز الحروب الأمريكية الجديدة في القرن الحادي والعشرين. (العدد 02)،
23. محمود المراغي. (2002). حرب الجلباب والصاروخ. القاهرة: دار الشروق.
24. ميثاق مناحي دشر. (2016). النظرية الواقعية دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر). (العدد 02)،
25. نعوم تشومسكي. (2004). الدول المارقة. (أسامة إسبر، المترجمون) السعودية: مكتبة العبيكان.
26. نعوم تشومسكي. (2006). أوهام الشرق الأوسط. (شرين فهيم، المترجمون) القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
27. ياسر أبو شبانة. (1998). النظام الدولي الجديد والتصوير الإسلامي ، ط1. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
28. يوسف رزين. (2014). النظام الدولي النشأة والتطور. مجلة الحوار المتمدن.
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=410015>